# الجلسة السادسة

## *للّجنة المركزية*

## *للاتحاد الاشتراكى العربى*

**( الأربعاء أول شعبان سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ م )**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الاتحاد الاشتراكى العربى**
**اللجنة المركزية**

# محضر الجلسة السادسة

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وحضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وذلك فى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء أول شعبان سنة ١٣٨٨ هـ ، الموافق ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٨.

**حضر السادة الأعضاء ، عدا :**

**السادة الأعضاء الأصليين :**

١ – أحمد فؤاد أبو حجـر
٢ – أحمد مصطفى عبد الآخـر
٣ – خالد محيى الديـن
٤ – سعيد جمعة على
٥ – عباس محمود إبراهيـم
٦ – عبد الرحمن عبد الرحمن البشرى
٧ – كمال هنرى باديـر ( لسفره للخارج )
٨ – محمد أبو نصـير ( لسفره للخارج )
٩ – د. محمد حلمى مـراد
١٠– منتصر أبو الحجاج النجار خليل
١١– ياسين محمد هاشـم

**ومن السادة الأعضاء الاحتياطيين :**

١ – صالح الحسينى أحمد سالم

٢ – د. محمد مرسى أحمد

**السيد/ الرئيس :**

بعد افتتاح الجلسة .. أرجو انكم تسمحوا لى أتكلم بخصوص انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والأعضاء الاحتياطيين .. وأنا اتْكلمت فى الجلسة اللى قبل اللى فاتت.. وحاولت أبين لكم صعوبة الموضوع بالنسبة للاختيار .. وكان طلبى فى هذه الجلسة .. ان احنا نأجل انتخاب اللجنة التنفيذية العليا إلى فترة ما، حتى يمكن للأعضاء انهم يعرفوا بعض، ويمكن لينا ان احنا ننتخب . وقلت لكم إن أنا كنت فى الأول معتبر ان العملية عملية سهلة، وبعد ما كلفتونى .. كتبت الأسامى المطلوبة، ولكن كل ما كنت باشوف حد من الناس .. كنت باقلل الأسامى لغاية ما وصلت إلى ست أسماء .

الحقيقة أنا كنت مقدر من الأول صعوبة العملية، ولهذا طلبت منكم انكم تحلُّونى من التفويض اللى أخدته .. وبهذا فُتح باب الانتخاب، ورشح البعض أنفسهم للانتخاب. الحقيقة اللى بيرشح نفسه فى أى عملية انتخابية لابد انه بيعرف ان الترشيح والانتخاب معناها .. انه ينجح.. أو ماينجحش، وبيدخل على هذا الأساس . لم يمكن استكمال أعضاء اللجنة التنفيذية العليا كلهم، وفيه ناس مانجحوش .

اللى أنا بِدِّى اقوله .. إن الوصول إلى اللجنة المركزية فى أى بلد من البلاد، بيعتبر الحقيقة الوصول إلى أعلى القيادات، طبعاً بعد كده اللجنة التنفيذية العليا هى عشرة من ١٥٠، يبقى الوصول إلى القيادة العليا .. وهذا عمل مش سهل الوصول إليه، أنا شفت بعض الأعضاء اللى مانجحوش فى الانتخاب .. وحسيت انهم مجروحين .. ومعتبرين انهم جرحوا .. لأن مانجحوش، الحقيقة ما فيش أى مجال لهذا الشعور، فَرَىّ ما قلت إن اللى بيدخل الانتخاب .. لازم يتقبل النجاح، ولازم يتقبل الخسارة .

واللى أحب اقوله إن فيه ناس فى مادتها، وفى ميدانها، بتكون هى فى أعلى المستويات .. بالنسبة للزراعة .. بالنسبة للطب .. بالنسبة للقانون .. بالنسبة للصناعة .. بالنسبة للاقتصاد .. بالنسبة لنواحى

أخرى. أما عملية الانتخاب فهى عملية تمثل شئ آخر، يجب ان الواحد يقبل النتيجة فيه بدون ما يقول إن أنا اتجرحت، وإلاَّ ماكانش حد يعمل انتخابات .

اللى بِدِّى اقوله إن الوصول إلى اللجنة المركزية معناه إن الشخص وصل إلى أعلى المراكز القيادية .. عدم النجاح فى الوصول إلى اللجنة التنفيذية العليا، لا يمثل انتقاص بأى حال من الأحوال، ولكن الكلام اللى أنا قلته فى الجلسة اللى قبل اللى فاتت، فيه ناس جداد .. ناس ماتعرفش بعض .. بعد سنة أو سنتين من الست سنين .. حنعرف بعض كويس قوى، وبيتعرف مين اللى ممكن فى القيادة .. فى اللجنة التنفيذية العليا .. بيؤدى الخدمة المطلوبة .

لكن الحقيقة .. وزى ما قلت.. الواحد مثلاً فى الجلسات اللى فاتت ابتدا يحفظ أسامى ناس قبل كده ماكانش يعرفها، اللى بِدِّى اقوله إن مافيش أى مجال الحقيقة فى هذا لأى واحد إنه يحس إنه اتجرح لأنه مانجحش .. أو لأنه خد أصوات قليلة، وبالذات برضه إخواننا الوزراء .. بيعتبروا ان ده موضوع من الموضوعات اللى قد تؤثر عليهم. وأنا فى رأيى ان أَبَداً .. اللى دخل الانتخاب بيتقبلها .. يا ينجح يا ماينجحش، وإلاَّ كان اقتصر من الأول .. وماكانش يدخل الانتخابات .

أما الوجود فى اللجنة المركزية، فهو وجود فى أعلى قيادات الدولة السياسية، ولا يؤثر النجاح أو عدم النجاح – فى رأيى – على أى شخص من الأشخاص .. ولا على كفاءته أو ثقته .. فى الميدان اللى هو بيشتغل فيه .

برضه إخواننا العمال اللى دخلوا، لهم فى ميدانهم كفاءة معروفة .. وأعمال معروفة ، ولكن بِدِّى اقول : إنه علشان الواحد ينجح ويوصل للجنة التنفيذية العليا ، يبقى وصل إلى أعلى مستوى فى الدولة .. وده بيحتاج إلى جهد وعمل سياسى كبير. هذا يجرنى إلى الموضوع الأساسى اللى أنا كنت عاوز أتكلم فيه النهارده .. وهو : ما العمل بالنسبة لتكملة اللجنة التنفيذية العليا؟ احنا بحثنا هذا الموضوع فى اجتماع اللجنة التنفيذية، واستقر رأينا على أن نعرض عليكم اقتراح بتأجيل انتخاب باقى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والأعضاء الاحتياطيين، إلى وقت لا نحدده ، ولكن لَمَّا نجد نفسنا جاهزين نعمله. قد يمتد هذا الوقت إلى إزالة آثار العدوان .. ونكتفى بالتشكيل الحالى من الأعضاء الثمانية، اللى انتخبوا فى الجلسة الماضية .

هذا هو الرأى اللى استقر رأينا على أن نعرضه عليكم، فإذا كان لحد أى كلام بنسمع الكلام. هل توافقوا على هذا الرأى؟

**الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :**

مع احترامى لهذا الرأى، إلاّ أننا لو رجعنا إلى نص المادة (١٣) فقرة (جـ/١ ) من قانون الاتحاد الاشتراكى .. نجدها تقول : " تتكون اللجنة التنفيذية العليا من رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رئيساً وعشرة أعضاء، تنتخبهم اللجنة المركزية من بين أعضائها " ، ولهذا أرى – إعمالاً لهذا النص – أن تستكمل اللجنة التنفيذية العليا بعضوين آخرين، حتى تأخذ شكلها المقرر فى القانون . أما القول بأن أغلبية اللجنة قد تحققت، فهو قول لا يمكن أن يستقيم فى نظرى، لأن أغلبيةَ شَىْءٍ معناها أن هذا الشىء لابد أن يكون موجوداً أولاً . ومن هنا فإن اللجنة – بحسب نص هذه المادة – لا تتكون إلاَّ بعشرة أعضاء، فإذا ما تكونت بهذا العدد،فيمكن أن تنعقد بحضور أغلبية أعضائها. واللجنة بهذا العدد لم يتكامل عددها بعد .. وفقاً لنص القانون. وفى اعتقادى أنه لا غضاضة من تأجيل انتخاب الأعضاء الاحتياطيين، أما الأعضاء الأصليون، فيجب أن يكتمل عددهم بانتخاب عضوين آخرين أصليين، حتى يصبح عدد أعضائها الأصليين عشرة أعضاء، كما جاء فى نص المادة (١٣) من قانون الاتحاد الاشتراكى ، شكراً سيدى الرئيس .

**السيد/ الرئيس :**

هو طبعاً عندنا سوابق فى هذا الموضوع .. إذا كنا بنتكلم قانونياً بالنسبة للسوابق .. واللجنة التنفيذية العليا كانت مكونة قبل كده، وكان القانون حتى بيقول : عدد يصل إلى ٢٥، وكانت متكونة من عدد قليل. هو الحقيقة يعنى الحكمة فى التأجيل إيه؟ الحكمة فى عرض اقتراحنا بالتأجيل هو برضه ماتحددش الوقت .. شهر .. اتنين .. ثلاثة .. وَلاَّ ستة، إن أعضاء اللجنة يعرفوا بعض .. حيشتغلوا فى اللجان .. وحيشتغلوا هنا ، وبهذا نقدر الحقيقة نصل إلى الحل السليم .. أو دى الحكمة فى التأجيل. وبعدين ماذا يكون الحل لو عملنا انتخاب، وماحدش خد الأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين مرة .. واثنين .. وثلاثة؟.. طبعا مش ممكن نوقف شغل اللجنة المركزية .. ونقعد كل جلسة نعمل انتخابات علشان نطبق هذه المادة من القانون .

**السيد/ مفيد محمود شهاب :**

أعتقد أنه ليس هناك إلزام – لا شكلاً ولا موضوعاً – باستكمال تشكيل اللجنة التنفيذية العليا ، إذ فيما يتعلق بالنقطة الشكلية القانونية – وهو ما استلزمته المادة (١٣) فقرة (جـ/١) من قانون الاتحاد الاشتراكى – من ضرورة تكوين اللجنة التنفيذية العليا من عشرة أعضاء، على رأسهم رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى، فإننا نجد المادة (٣٢) من اللائحة الداخلية – التى تُكمل المادة (١٣) من القانون – تحدد طريقة انتخاب اللجنة التنفيذية العليا، فتقول فى فقرتها الثانية : " ويجرى الانتخاب سرياً، ويشترط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين " .

ومن هنا يتضح أن الشرط الوحيد الوارد فى هذه الفقرة، هو أن يحصل المرشح على الأغلبية المطلقة، هذا فضلاً عن أن الفقرة الأخيرة من هذه المادة تقول : " وإذا لم يتجاوز عدد المرشحين العدد المطلوب انتخابه لعضوية اللجنة، أُعلن انتخابهم " . فلو لم يتقدم للترشيح لانتخابات اللجنة التنفيذية العليا سوى ثمانية أعضاء، لكان قد أعلن انتخابهم بمقتضى هذا النص، ولبدأت اللجنة التنفيذية العليا عملها بهؤلاء الأعضاء الثمانية فقط .

ومن هنا يتضح أنه لا يوجد إلزام من الناحية القانونية لاستكمال أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بعضوين آخرين .

أنتقل بعد هذا إلى الكلام فى الناحية الموضوعية، وفى تصورى أن استكمال تشكيل اللجنة التنفيذية العليا الآن إجراء ليس فى صالح العمل، لأن وجود ثمانية أعضاء يكفى لأن تبدأ اللجنة عملها، ثم تُشكل الأمانة العامة، وبهذا ينطلق العمل فى الاتحاد الاشتراكى، وهو الهدف الرئيسى الذى يجعل اللجنة المركزية تطالب بسرعة تشكيل اللجنة التنفيذية العليا .

ثم إننا كنا جميعاً متفقين على ضرورة توافر عنصرين أساسيين فى اللجنة: عنصر الاستمرار، وعنصر التجدد. وفى اعتقادى أن عنصر التجدد لا يمكن أن يتوافر على نحو ما نريد، سواء أجرينا الانتخابات اليوم .. أو أجريناها منذ أسبوع .. أو نجريها بعد أسبوع. وإذا كنا حريصين فعلاً على ضرورة توافر عنصر التجدد داخل اللجنة التنفيذية العليا، فقد يكون من المناسب أن ننتظر مدة ستة أشهر .. أو سنة ، حتى تظهر هذه القيادات الجديدة بعملها فى اللجنة المركزية ، ومن ثم يمكن انتخابها فى اللجنة التنفيذية العليا، وبهذا يمكن أن نغذى بالدم الجديد عنصر الاستمرار الموجود فعلاً الآن فى اللجنة، وشكراً .

**السيد/ فريد عبد الكريم :**

فى اعتقادى أن التفسير الذى ذكره الدكتور جابر جاد عبد الرحمن، هو التفسير الذى يجب ألاَّ يكون محلاً لأى شك، لأنه التفسير الواضح والصحيح، ولا يجوز لنا إطلاقاً أن نولد تفسيرات لاتحتملها النصوص .

ولكننى أرى برغم هذا أن الأعضاء الثمانية الذين انتخبناهم .. هم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، لأنهم نجحوا فى الانتخابات، وتجاوزت الأصوات التى حصلوا عليها النصاب المقرر قانوناً ، فإذا ما قررت اللجنة المركزية تأجيل الانتخابات، فإن هذا فى حد ذاته تفويض لهؤلاء الأعضاء الثمانية فى القيام بأعمال اللجنة التنفيذية العليا حتى يُستكمل تشكيلها، هذا فضلاً عن أن عمل اللجنة التنفيذية أثناء الانعقاد الدائم للجنة المركزية يعطيها اختصاصاً مستقلاً ، ومن ثم فليس لها اختصاصات اللجنة المركزية فيما بين فترات انعقادها، إذ أن هذه اللجنة منعقدة بصفة مستمرة . ومن هنا يبدو أن قرار اللجنة المركزية بتأجيل الانتخابات، هو الرخصة القانونية التى تعطى للأعضاء الثمانية فى اللجنة التنفيذية الحق فى مباشرة الاختصاصات التنفيذية، التى تقوم بها اللجنة التنفيذية العليا إلى أن يتم تشكيلها، وشكراً .

**السيد/ فريد زكى حشيش :**

أمر لا يَدَ لنا فيه، هو أن على اللجنة المركزية أن تحترم سيادة القانون، ولكن إذا كان هذا المبدأ سيحد من آمال اللجنة المركزية فى فتح الطريق أمام عناصرها الشابة، التى يمكن أن تستكمل بهم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا .

ففى تصورى أنه يمكننا تعديل هذا القانون الذى يكون قيداً على حركتنا، إعمالاً لمبدأ "اللجنة سيدة إجراءاتها" ، فإذا ما حدد القانون أعضاء هذه اللجنة بعشرة أعضاء، فليس معنى ذلك أن هذا العدد هو الذى سيحدد هدف العمل السياسى، إذ مما لا جدال فيه، أن ممارستنا العمل السياسى داخل اللجنة المركزية سوف تعطى آمالاً لأعضاء فى هذه اللجنة ، فى أن يصلوا بالعمل إلى مستوى اللجنة التنفيذية العليا، ونحن لا نستطيع أن نقول إننا قدمنا الآن عملاً يمكن أن يُستند إليه فى اختيار العناصر الجديدة التى ترتفع إلى عضوية اللجنة التنفيذية العليا . ومن هنا فإن تأجيل استكمال اللجنة التنفيذية العليا، فيه فتح لباب الأمل أمام العناصر الشابة فى اللجنة المركزية،

فإذا ما نجحت فى العمل السياسى، أو أدت دوراً بطولياً فى المعركة التى سنخوضها، فإنه تتاح أمامها فرصة لكى تصل إلى اللجنة التنفيذية العليا .

أعود فأقول إن تحقيق مبدأ سيادة القانون يجب ألاَّ يحد من حركة اللجنة التنفيذية العليا، فإذا ما بدأت هذه اللجنة عملها بثمانية أعضاء – أو أكثر أو أقل – فإن هؤلاء الأعضاء هم الذين اختارتهم اللجنة المركزية .. وهم الذين أعطتهم ثقتها .. وهم الذين اعتبرتهم كقيادات للعمل السياسى فى الفترة التى نمر بها الآن. أما القواعد الثابتة لتكوين اللجنة التنفيذية العليا، فيمكن إرساؤها بعد إزالة آثار العدوان .

وإنى أشارك السيد الرئيس فى رأيه، بألاَّ يتم استكمال اللجنة التنفيذية العليا إلاَّ بعد إزالة آثار العدوان، لأن الفترة القادمة – وحتى يتحقق لنا إزالة آثار العدوان – سوف تحتاج منا إلى مجهودات ضخمة. ومن هنا يجب أن يكون هناك حافز، وذلك بأن نفتح الباب لكل من يؤدى دوراً بطولياً فى المعركة، أو يسهم إسهاماً ناجحاً فى العمل السياسى، فى أن يصل إلى عضوية اللجنة التنفيذية العليا، وشكراً .

**السيد/ عويس محمدين عويس :**

فى اعتقادى أن الرأى الذى انتهت إليه اللجنة التنفيذية العليا، بتأجيل استكمال هذه اللجنة، رأى له وجاهته، فكما قال الأخ فريد حشيش ، فإن اللجنة سيدة إجراءاتها ، ومن ثم فلها أن تتخذ ما ترى من إجراءات وقواعد خاصة خلال المرحلة التى نمر بها الآن .

وكما قال سيادة الرئيس : " ماذا يكون الموقف إذا ما فتحنا باب الانتخابات مرة ثم مرة، ولم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية المطلقة اللازمة لوصوله إلى اللجنة التنفيذية العليا؟ هل سنعيد إجراء الانتخابات مرة أخرى؟ وهكذا " . إننا إذا ما لجأنا إلى هذا الاسلوب، فإن معناه أن اللجنة المركزية منذ أول اجتماع لها حتى اجتماعها الخامس أو السادس ، لم تنظر فى شىء سوى الإجراءات التنظيمية .

ولهذا أرى أن نفوض هؤلاء الأعضاء الثمانية – الذين حصلوا على الأغلبية المطلقة – فى القيام بمهام اللجنة التنفيذية العليا، حتى تأخذ هذه اللجنة دورها فى العمل السياسى، وحتى يمكننا أن نتابع تنفيذ قرارات المؤتمر، وشكراً .

**الدكتور/ عبد المنعم فرج الصدة :**

لا أعتقد قانوناً أنه يتحتم أن تكون اللجنة التنفيذية العليا من عشرة أعضاء، وأخالف زملائى الذين تمسكوا بالناحية الشكلية القانونية، لأن العمل السياسى لا تحكمه النصوص فحسب، وإنما تحكمه

كذلك التقاليد والعرف. وقد سبق للجنة التنفيذية العليا – قبل ذلك– أن كانت تعمل بأقل من العدد المنصوص عليه قانوناً، ولم يمنعها هذا من أن تمارس العمل السياسى، فالناحية القانونية هنا –كما أعتقد– لا تحتم إطلاقاً أن تتكون اللجنة التنفيذية من عشرة أعضاء، ثم كيف نفرض على اللجنة المركزية أن تختار العدد الوارد بالنص، فى حين أنها صاحبة الحق فى أن تعطى الثقة لمن تريد، وتحجبها عمن تريد. الواقع أننا نأخذ العدد الذى تعطيه اللجنة المركزية ثقتها، وبهذا يمكن أن يسير العمل، ويتأجل اكتمال اللجنة التنفيذية حتى تتهيأ الظروف لهذا .

هذا ما أعتقده، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية السياسية السليمة، وشكراً .

**السيد/ عبد اللطيف مليجى بلطية :**

استأذن السادة رجال القانون فى كلمة قصيرة، هى أننى أتصور أن هذه المناقشة، كان يمكن أن تدور على نحو ما تدور الآن، إذا كنا قد قررنا –كلجنة مركزية – أن تتكون اللجنة التنفيذية العليا من ثمانية أعضاء فقط، أما ونحن متفقون على أن تتكون اللجنة التنفيذية العليا من عشرة أعضاء أصليين، وأربعة احتياطيين، تنتخبهم اللجنة المركزية، فإننى أرى أن لا وجه لهذا النقاش .

إن الموضوع المطروح علينا الآن يتلخص فى أنه قد فتح باب الترشيح للجنة التنفيذية العليا، فتقدم عدد من الأعضاء، إلاَّ أن اللجنة المركزية لم تنتخب منهم إلاَّ ثمانية أعضاء فقط .. أعطتهم ثقتها لكى يكونوا أعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا. ومن هنا جاء الاقتراح المعروف، وهو يقضى بأن تستكمل اللجنة أعضاءها، على أن يتم هذا تباعاً، وأثناء ممارسة العمل، وفى وقت تحدده اللجنة المركزية. وهذا الاقتراح لا يختلف مع القانون فى تحديده لعدد أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ولهذا أرى الموافقة عليه، حتى ننتقل إلى مناقشة بقية الموضوعات الواردة فى جدول الأعمال .

**السيد/ الرئيس :**

هو من الواضح ان احنا عندنا رأيين : الرأى اللى أنا اقترحته، والرأى اللى قاله الدكتور جاد..

وأنا لسه الحقيقة اللائحة باشوفها ، وباشوف إيه اللايحة بتقول .. بتقول فى المادة (٢٩) : " لا يطرح الموضوع لأخذ الرأى عليه إلاَّ من الرئيس، ويؤخذ الرأى أولاً على الاقتراحات المقدمة بشأن الموضوع

المعروض، ويبدأ بأوسعها مدى وأبعدها عن النص الأصلى. وفى حالة عدم قبول الاقتراحات يؤخذ الرأى على النص الأصلى " .

وعلى هذا الأساس بنبتدى ان احنا ناخد الرأى على كلام الدكتور جاد .. مش كده ولاَّ إيه؟ .. برضه انا باحب أفسر المادة .. وعايزين نمشى باللايحة ونحفظها . آخذ الرأى على كلام الدكتور جاد، بإجراء الانتخابات مباشرة، واستكمال اللجنة التنفيذية العليا .. علشان ...

**الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :**

لقد طالب بعض الزملاء بإعمال نص المادة (٣٢ ) من اللائحة، ولكنى أرى أنه لا يمكن على الإطلاق إعمال مواد اللائحة الداخلية، عندما تكون مخالفة لنص فى القانون، فنص القانون هو الآتى: " فإذا ما تعارض نص فى اللائحة مع نص فى القانون، فيعمل بالنص الوارد بالقانون " ، ومع كل فإن نص المادة (٣٢) من اللائحة، لا يتعارض مع النص الوارد فى المادة (١٣) من قانون الاتحاد الاشتراكى .

ورداً على ما قيل من أن اللجنة سيدة إجراءاتها، أقول إن الموضوع المعروض الآن لا يتعلق بالإجراءات، وإنما يتعلق بمسألة قانونية ، صحيح .. إذا تعلق الأمر بالإجراءات التى وردت فى اللائحة الداخلية التى وافقنا عليها، فيمكن أن يقال إن اللجنة سيدة إجراءاتها، بالنسبة لها .. أما إذا تعلق الأمر بموضوع قانونى، فلا يمكن أن يقال إن اللجنة سيدة القانون، بل إن القانون هو السيد .. وهو الذى يسودنا ويحكمنا . ومن ثم، لا تستطيع اللجنة أن تعدل القانون، وتكتفى بثمانية أعضاء فقط فى اللجنة التنفيذية العليا، لأننا بهذا ننقلب إلى مُشَرِّعِين، واللجنة المركزية ليست هيئة تشريعية، بل هناك هيئة أخرى تختص بالتشريع .

ولكنى قد أتفق مع زميلى الأستاذ فريد عبد الكريم فى مسألة التفويض، إذ يمكن للجنة المركزية أن تفوض الأعضاء الثمانية – الذين اختارتهم – كى يقوموا بأعمال اللجنة التنفيذية العليا، التى لم تتكون بعد فى نظرى، لا فى نظر القانون، شكراً سيدى الرئيس .

**السيد/ الرئيس :**

هو التعليق على هذا .. هو الحقيقة تغيير القانون بيكون فى المؤتمر عادة، والعملية ان القانون أقوى من اللايحة .. أنا متفق مع الأخ الدكتور فى هذا، ولكن يمكن قد نختلف فى التفسير. ولكن حتى نحسم الموضوع .. يبقى نقدر نتفق فى الرأى بإرجاء استكمال عضوية اللجنة التنفيذية العليا، والاكتفاء

بتشكيلها الحالى من الأعضاء الثمانية الذين انتخبوا أخيراً، وده فيه التفويض زى ما بيقول الدكتور جاد .. وبهذا يبقى مافيش مشكلة بيننا كلنا. من يوافق على هذا يرفع إيده . ( موافقة )

شكراً .. الموضوع الآخر .. احنا متأسفين، يظهر النهارده ماعملناش جدول أعمال .. وَلاَّ فيه جدول أعمال؟ مافيش؟ الزيات انسحب كده .. هو اللى كان بيعمل لنا جدول الأعمال قبل كده .

الموضوع الآخر هو تشكيل اللجان الدائمة .. اللى هو الباب الثالث فى اللائحة : تشكيل اللجان الدائمة للجنة المركزية، وهذا الموضوع احنا أَجِّلناه من الجلسة اللى فاتت، اللى هو كان البند رابعاً .. النظر فى تشكيل اللجان الدائمة .. اللى هى الباب الثالث فى الصفحة (٤) فى اللايحة :

. لجنة الشئون السياسية .

. لجنة التنمية الاقتصادية .

. لجنة الشئون الداخلية .

. لجنة الثقافة والفكر والإعلام .

. لجنة شئون التنظيم .

احنا بحثنا هذا الموضوع فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا وعملنا لجنة .. علشان فيه لجان كان العدد اللى فيها قليل .. ولجان العدد اللى فيها كبير، علشان نصل إلى رأى بالنسبة لهذه اللجان ، على أساس تحقيق رغبات الأعضاء ، سواء كانت رغبة أولى .. أو رغبة ثانية، وعلى أساس ان كل اللجان الحقيقية بيكون فيها عدد مناسب من الأعضاء . وأظن الأخ الزيات جاهز – برضه بنشغله من الباطن – علشان يقرا لنا الأسامى، لغاية ما ننظم أنفسنا بالنسبة لهذا الموضوع .

**السيد/ محمد عبد السلام الزيات :**

أتشرف بأن أعرض على حضراتكم التشكيلات المقترحة للجان الدائمة :

## لجنة الشئون السياسية

**السادة أعضاء اللجنة :**

١ – إبراهيم ضياء الدين حراز

٢ – د. أحمد السيد درويش

٣ – أحمد فهيم عبد المعطى

٤ – أحمد محمد الخواجة

٥ – ثابت محمد السفرى
٦ – جمال أحمد سعد
٧ – خالد محيي الدين
٨ – د. شفيق على الخشن
٩ – م. عادل حسين عزى
١٠– عبد الحميد رياض الجمل
١١– عطية أبو بكر حتيتة
١٢– فريد عبد الكريم
١٣– فوزى الدسوقى محمد العمدة
١٤– د. فوزى محمد السيد
١٥– محمد السيد عبد الرحمن
١٦– محمد عبد السلام الزيات
١٧– مصطفى إبراهيم الجندى
١٨– د. مصطفى أبو زيد فهمى
١٩– مصطفى أحمد البدرشينى

## لجنة شئون التنظيم

**السادة أعضاء اللجنة :**

١ – إبراهيم آدم
٢ – إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم
٣ – أحمد إبراهيم موسى القاضى
٤ – حسام الدين هاشم
٥ – حسن طلبة مرزوق
٦ – حسن عبد الفتاح أبو الليل
٧ – رفعت محمد عبد الله
٨ – سامى فؤاد عز العرب
٩ – صالح الحسينى أحمد سالم
١٠– صلاح الدين محمد غريب
١١– عباس محمود إبراهيم
١٢– عبد الرحمن عبد الهادى خضر
١٣– عبد العزيز أحمد عبد الرحيم
١٤– عبد اللطيف المناوى محمد المناوى
١٥– عبد اللطيف مليجى بلطية
١٦– عراقى أحمد العراقى
١٧– على سيد على
١٨– عواد خليل حسين
١٩– عويس محمدين عويس
٢٠– فتحى أحمد على
٢١– فريد زكى حشيش
٢٢– كمال الدين الحناوى
٢٣– كمال محمد الشاذلى
٢٤– محمد أحمد عيسوى
٢٥– محمد المرسى على
٢٦– محمد أمين الغرباوى

٢٧- محمد حسن رشدى
٢٨- د. محمد صلاح الدين إسماعيل
٢٩- محمد عبد الوهاب شبانة
٣٠- محمد فوزى خليل
٣١- محيي الدين عبد الوهاب متولى
٣٢- مفيد محمود شهاب
٣٣- منصور عبد المنعم منصور
٣٤- ندا محمد النجار
٣٥- نصر الدين أحمد مصطفى

## لجنة الشئون الداخلية

**السادة أعضاء اللجنة :**

١ - م. إبراهيم نجيب إبراهيم
٢ - أحمد أحمد العماوى
٣ - أحمد حمدى السيد جودة
٤ - د. أحمد سامى حسين سامى
٥ - أحمد عبد السلام حبشى
٦ - د. جابر جاد عبد الرحمن
٧ - جلال محمد عوض
٨ - حافظ على بدوى
٩ - زكى حسيب تعلب
١٠- سامى غالى بشاى
١١- سعد الدين أحمد حسنين
١٢ - سعد محمد رزق كشك
١٣- سيد أحمد حجاج
١٤- عبد الخالق الدهراوى
١٥- عبد الرحمن حسنين أبو المكارم
١٦- د. عبد المنعم فرج الصدة
١٧- على بيك خوجلى
١٨- فاروق السيد متولى
١٩- محمد أنور حسن
٢٠- محمد خيرى هاشم
٢١- د. محمد عبد الوهاب شكرى
٢٢- محمد عثمان إسماعيل
٢٣- محمد عثمان محمد إدريس
٢٤- محمد عنانى إسماعيل
٢٥- محمد فؤاد إسماعيل
٢٦- محمد محمد مصطفى
٢٧- د. محمد مرسى أحمد
٢٨- محمد مسعود علام
٢٩- محمود أنسى على منصور
٣٠- محيي الدين العربى عشماوى
٣١- د. هاشم محمود القاضى
٣٢- يوسف على أحمد

## لجنة الشئون الاقتصادية

**السادة أعضاء اللجنة :**

١ - إبراهيم سالم محمدين
٢ - أبو الخير سيد أحمد عبد الحميد
٣ - أحمد إبراهيم إسماعيل
٤ - م . أحمد زكى محمد زكى
٥ - م. أحمد طلعت عزيز
٦ - أحمد عبد العظيم محمد
٧ - أحمد فخرى قنديل
٨ - أحمد مصطفى عبد الآخر
٩ - إسماعيل أحمد الخولى
١٠ - إسماعيل عبد الحميد الوكيل
١١ - إسماعيل عز الدين إسماعيل
١٢- م. الحسينى عبد اللطيف عبد الرحمن
١٣- السعيد أحمد البيلى ١٤- السيد عبد العزيز السيد عيسى
١٥- م. أمين حلمى كامل
١٦- جمال على حسن حسين السقلى
١٧ - جودة السيد عبد الجواد
١٨ - حسن جمال عبده النيل
١٩ - حسن محمد عبد الجواد
٢٠ - حسن معاذ رميح
٢١ - حلمى أحمد إبراهيم رشوان
٢٢ - حلمى محمد السعيد
٢٣ - خميس على خميس
٢٤ - سعيد جمعة على
٢٥ - شاكر محمود هلال
٢٦- صبرى أحمد إبراهيم العياط
٢٧- صلاح الدين أبو المجد طه
٢٨- طه حسين محمد قرين
٢٩- عبد الجابر علام
٣٠- عبد الرحمن أحمد زيدان
٣١- عبد الرحمن عبد الرحمن البشرى
٣٢- عبد السلام سليمان إسماعيل
٣٣- د. عبد العزيز سليمان
٣٤- عبد العزيز شاهين الجنزورى ٣٥- عبد العظيم عبد العزيز كروش
٣٦- عبد الفتاح عبد الغفار
٣٧ - عبد الفتاح مدبولى محمدين ٣٨- د. عبد المجيد عثمان محمد
٣٩- عصمت حسن إسماعيل ٤٠- عوض شلبى عاشور
٤١- عيسى عبد الحميد شاهين

٤٢- فهمى منصور يوسف على ٤٣- كامل عبد الجواد القاياتى

٤٤- كمال الدين عمر فتيح

٤٥- محفوظ إبراهيم سعد الدين

٤٦- د. محمد إبراهيم دكرورى

٤٧- م. محمد أحمد عبد الفتاح

٤٨- محمد خليل حافظ

٤٩- د. محمد زكى شافعى

٥٠- محمد سيد أحمد حسن

٥١- محمد عبد الحكيم موسى

٥٢- محمد عبد اللطيف سلامة ( أنور سلامة )

٥٣- محمد عشيرى محمد

٥٤- محمد فتحى العيسوى

٥٥- محمد فوزى محمود

٥٦- محمود محمد عبد الله غريب (محمود أبو غريب)

٥٧- م. مشهور أحمد مشهور

٥٨- مصطفى عمران عبد الوارث

٥٩- مطير عبد الكريم عبد القادر

٦٠- منصور مصطفى قطر

٦١- ياسين محمد هاشم

٦٢- م. يونس أمين عمر

## لجنة الثقافة والفكر والإعلام

**السادة أعضاء اللجنة :**

١ - إبراهيم محمد عبد الله الخولى

٢ - أحمد الجميل جوهر

٣ - أحمد حسن الباقورى

٤ - أحمد موسى سالم

٥ - حسنى عبد الحميد جاد الرب

٦ - د. حكمت أبو زيد

٧ - حنفى شرقاوى على

٨ - د. شفيع سالم غانم

٩ - عبد الهادى على ناصف

١٠- محمد أحمد عبد الهادى

١١- محمد حسنين هيكل

١٢- محمد صبرى محمد مبدى

١٣- محمد عبد الرحمن توفيق

١٤- محمد على بشير

١٥- محمود أمين العالم ١٦- محمود فهمى النقراشى

١٧- ممدوح أحمد عبد الله بركات

١٨- منتصر أبو الحجاج النجار خليل

**السيد/ الرئيس :**

وفقاً للمادة (١٤) من اللائحة :

" يتم تشكيل اللجان، بأن يرشح كل عضو نفسه، لعضوية اللجنة التى يرى صلاحيته للاشتراك فى أعمالها. ثم تتولى رئاسة اللجنة المركزية التنسيق بين طلبات الترشيح، وإعداد قوائم بالترشيحات التى تراها لكل لجنة، ثم تعرضها على اللجنة المركزية للموافقة عليها بصفة عامة " .

السؤال : هل توافقوا على اللجان كما ذكرت؟ اللى موافق يرفع إيده. ( موافقة )

**السيد/ الرئيس :**

الموضوع التالى .. هو موضوع : الأمانة فى اللايحة .

الفصل الثالث : فى " الأمانة العامة " :

" تشكل اللجنة التنفيذية العليا – من بين أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى – أمانة عامة تباشر أعمالها وفقاً للقرارات التنظيمية التى تصدرها اللجنة التنفيذية العليا " .

مادة (٩) : " تكون الأمانة العامة مسئولة عن النشاط اليومى للاتحاد الاشتراكى العربى، وعن جميع النواحى الإدارية والتنظيمية لأجهزة الاتحاد، وكذلك عن الاتصال بالهيئات والتنظيمات الداخلية والخارجية" .

مادة (١٠) : " يتولى أعضاء الأمانة العامة، أمانة اللجان الدائمة المنبثقة عن اللجنة المركزية، إلى جانب مسئولياتهم عن مهام النشاط اليومى" .

بالنسبة لانعقاد اللجنة المركزية .. دلوقت انعقاد مستمر .. احنا بحثنا فى اللجنة التنفيذية العليا تكوين الأمانة، واستقر الرأى على أن يكون أعضاء الأمانة، من بين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، على الشكل الآتى :

| | |
|---|---|
| السيد/ أنور السادات | أمين لجنة الشئون السياسية . |
| السيد/ على صبرى | أمين لجنة شئون التنظيم . |
| السيد/ عبد المحسن أبوالنور | أمين لجنة الشئون الداخلية . |
| السيد/ ضياء الدين داود | أمين لجنة الثقافة والفكر والإعلام . |
| الدكتور/ لبيب شقير | أمين لجنة التنمية الاقتصادية . |

وبهذا – الحقيقة – نستطيع ان احنا نوجد تلاحم كامل بين اللجنة التنفيذية العليا وبين اللجان.

بعد هذا يبقى عندنا الموضوع التالى : وهو اقتراحات اللجنة المؤقتة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى العام (١)، فى شأن تحديد أولويات لموضوعات البحث فى اللجان الدائمة. وده موضوع مؤجل من اجتماع الجلسة الماضية، وأظن كلنا قرينا هذا الموضوع .. ويعنى أرى أخذ الرأى على الموافقة على اقتراحات اللجنة، حتى تستطيع اللجان انها تعمل ابتداء من باكر .. إن شاء الله .. اتفضل .

**السيد/ حافظ على بدوى :**

أود أن أستأذن .. فى أن أقترح ، بصفة أننى كنت مقرراً لهذه اللجنة، إضافة بند تحت رقم (٦) إلى : " فى مجال الشئون الداخلية "

**السيد/ الرئيس :**

لحظة واحدة من فضلك .. فى ثالثاً يعنى ؟

**السيد/ حافظ بدوى :**

نعم فى ثالثاً .. فى مجال الشئون الداخلية، أرجو أن يضاف البند رقم (٦) ، وهو البند الذى سبق

–

(١) تقرير لجنة متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام ملحق بالمحضر .

أن وضعناه فى تصنيف القرارات الخاصة بلجنة الشئون الداخلية، ونصه كما يأتى :

" بذل المزيد من الجهد، فى العناية بالمواطنين فى الجبهة الشعبية ... " .

**السيد/ الرئيس :**

واحدة واحدة .. يا أخ بدوى .. بذل إيه؟

**السيد/ حافظ على بدوى :**

" بذل المزيد من الجهد، فى العناية بالمواطنين فى الجبهة الشعبية، على خط النار، وتوفير الرعاية الكاملة لهم " .

**السيد/ الرئيس :**

واحدة واحدة برضه .

**السيد/ حافظ على بدوى :**

" ... وتوفير الرعاية الكاملة لهم، ومشاركة كل الشعب فيما تحملته هذه الجبهة من تضحيات ".

**السيد/ الرئيس :**

ده رأيك، وَلاَّ رأى اللجنة؟

**السيد/ حافظ على بدوى :**

الحقيقة .. أن هذا هو رأى اللجنة .

**السيد/ الرئيس :**

رأى اللجنة ؟

**السيد / حافظ على بدوى :**

لأننا وضعنا هذا البند فى تصنيف قرارات المؤتمر القومى العام، وأعتقد أن له الأولوية فى المتابعة .

**السيد/ الرئيس :**

طيب .. يبقى السؤال : هل هناك موافقة على اقتراحات اللجنة المؤقتة لمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام، فى شأن تحديد أولويات لموضوعات البحث فى اللجان الدائمة؟

المذكرة عندنا بقى لها أكثر من أسبوعين .. الموافق على تحديد هذه الأولويات يرفع إيده .. من فضلك . ( موافقة )

**السيد/ الرئيس :**

بهذا يبقى ماعندناش أى مواضيع أخرى، وأنا باقترح ان احنا بنأجل الاجتماع أسبوعين، حتى تعمل اللجان ابتداءً من بُكْرَة .. وتقسم نفسها إلى لجان فرعية، أو تشتغل وتعرض علينا آراءها بالنسبة لكل هذه المواضيع .. اتفضل .

**السيد/ جودة السيد عبد الجواد :**

أود أن أستفسر عن وضع أعضاء اللجان من الموظفين فى المصالح الحكومية أو المؤسسات .. وهل سيعمل هؤلاء الأعضاء فى اللجان أو أنهم سيعملون فى عملهم الوظيفى نفسه، وخاصة الأعضاء الذين يقيمون فى المحافظات البعيدة؟

**السيد/ الرئيس :**

هو أنا حاقول لك .. إن تصورى بالنسبة لعمل اللجان.. احنا أيضاً بحثنا هذا الموضوع فى اللجنة التنفيذية العليا. الحقيقة مش ممكن اللجنة المركزية تتفرغ كلية .. وتفضل قاعدة .. الناس كلها قاعدة فى اللجان، ولكن حيبقى المسئول الأول اللى هو رئيس اللجنة .. وحيبتدوا فى تكوين جهاز فنى، زى الكلام اللى موجود .. وحتجتمع اللجان لبحث الموضوع، وبعدين قد يختار رئيس اللجنة – من اللجنة – عضوين أو ثلاثة، لعمل دراسة واستكمال الموضوع، وبعد هذا تجتمع اللجنة بكامل هيئتها علشان تقول رأيها فى الموضوع .

الحقيقة العملية حتعوز منا ممارسة حتى نرسى عليها .. كل واحد يقدر يوفق بين عمله فى اللجنة المركزية وعمله الخاص .

وبعدين الحقيقة تطرقنا إلى موضوع التفرغ.. وانتم عارفين ان موضوع التفرغ ده فيه قولان.. أو فيه أكثر ، لأن إذا حصل تفرغ فلازم حَنِدِّى مرتبات .. وموضوع المرتبات قوبل بحملة عنيفة جداً فى التنظيم اللى فات .

والحقيقة فى الأحزاب فى الخارج كلها فيها ناس متفرغين .. وفيها ناس ملزومين انهم يقعدوا يشتغلوا . وفى الاتحاد السوفييتى نُص اللجنة المركزية متفرغين حزبيين .. متفرغ حزبى يعنى شُغْلُه حزبى بس . الحقيقة

احنا فى فترة الحساسية اللى بنمر بها .. مش حنقدر أبداً نبتدى بتفرغ.. وان احنا نِدِّى ماهيات. ولكن قد نستطيع ان احنا نعمل تفرغ للى فى الحكومة وننتدبه .. من غير ما نِدِّيله مرتب .. لغاية مانشوف بعد كده إيه اللى حنعمله .

وأنا رأيى ان احنا بنمشى فى عملنا واحدة واحدة، وزى ما قلت لكم : الاتحاد الاشتراكى حياخد وضعه .. مش فى يوم وليلة، ولكن بالتدريج، ومن الظروف المساعدة على تكوين الاتحاد الاشتراكى .. ان اجتماع اللجنة المركزية الحقيقة هو اجتماع دائم .

وبرضه بدى اقول إن فيه لجان مركزية فى الدول الأخرى .. من ضمن أعضائها سفراء فى بلاد تانية، ولَمَّا تجتمع اللجنة المركزية بييجوا .. ولكن اللجان بتشتغل .. رئيس اللجنة أولاً بيكون متفرغ .. الجهاز الفنى ثانياً بيكون متفرغ .. وممكن عدد معين بالتدريج يتفرغ لهذه العملية، ولكن اتفقنا فى اللجنة التنفيذية العليا على ان احنا ماندِّيش مرتبات .

**السيد/ محمد صبرى محمد مبدى :**

لقد استرعى انتباهى - حقيقة - فيما يتعلق بموضوع تشكيل اللجان، أنه جاء خلواً من أى من الإخوة الوزراء ، وقد تكون هذه الظاهرة فى حاجة إلى تفسير من السيد الرئيس، وذلك لاعتبار معين يجول فى خاطرى، وهو أن الإخوة الوزراء فى هذه القاعة ينسون الصفة التنفيذية، ذلك أنهم طالما دخلوا هذه القاعة، فهم أولاً أعضاء فى اللجنة المركزية، وبالتالى ينسحب عليهم ما ينسحب على أى عضو آخر من أعضائها، وربما أكون تلقيت إجابة - قد تكون مقنعة - من السيد صدقى سليمان فى هذا الصدد، ولكنى أردت أن أثير هذه الظاهرة على مستوى اللجنة، حتى نمنع أى تساؤل قد يدور حولها بعد ذلك، وشكراً .

**السيد/ الرئيس :**

فى الحقيقة .. أنا سُئلت فى مجلس الوزراء .. من السادة الوزراء ، وكان رأيى أنهم سيشتركون فى اللجان لعدة أسباب .. الحقيقة :

السبب الأول : يعنى احنا عايزينهم برضه يشتغلوا باستمرار فى العمل الوزارى، لأن هو ده النهارده أساسنا.. وأساس جبهتنا الداخلية، واللى عليه نستطيع أن نعيش، ولا يمكن للوزير مثلاً – إذا قلنا إن فيه جلسات مستمرة – إنه ييجى يحضر هذه الجلسات.

النقطة الثانية : إن الوزير إذا جا فى الجلسات .. قد يعنى .. برضه اقول لكم بصراحة .. الموضوع تبتدى العملية إنها تتحول إلى طلبات .. ده بيطلب كذا .. وده بيطلب كذا، وكانت فى مجلس الأمة بتحصل هذه العملية .

ثالثاً : احنا اتْكلمنا هنا، وقلنا إن الوزير بيروح اللجنة اللى تختص بوزارته مرة كل أسبوع.. أو مرة كل عشرة أيام.. حينما ناقشنا العلاقة بين السلطة التنفيذية واللجنة المركزية. هُمَّ أعضاء فى اللجنة المركزية ومكلفين من الحزب – من الاتحاد الاشتراكى – بالعمل كوزراء .. فعملهم الأساسى هو وزراء ، ولكن تستطيع اللجان فى أى وقت انها بتتصل بيهم وبيحضروا .. وزير الزراعة بيحضر فى الزراعة .. والصناعة بيحضر فى الصناعة .. والاقتصاد فى الاقتصاد، وبهذا بيكون عملهم الحقيقة إعطاء البيانات .. وإعطاء التفسيرات .. وشرح وجهة النظر .

أما إذا خَلِّينا الوزير يحضر فى لجنة.. ويحضر باستمرار، فيتهيألى مش حيدى الفايدة المطلوبة .. أو الفايدة اللى احنا عايزينها .. واللى يمكن أشرنا إليها ونحن نناقش العلاقة بين اللجنة المركزية والوزراء .. اتفضل .

**السيد/ محمد أحمد عبد الهادى على :**

يبدو أننا – فى غمرة الفرح بأول لقاء مع السادة أمناء اللجنة التنفيذية العليا– نسينا أن نهنئهم، أو أن نقول لهم : "مبروك لهذه العضوية".. ولعل ذلك يرجع إلى أننا قد اعتبرنا انتخابنا لهم متضمناً – فى ذاته – تهنئتهم بِتَبَوُّأ مثل هذا الموقع الخطير فى البلد الآن .

لقد أثار السيد الرئيس موضوع التفرغ، وقال سيادته إن هناك حساسيات قوبلت بها مسألة التفرغ، فى فترة العمل السياسى فى الفترة الماضية، ولا نريد أن نأخذ مسألة الحساسية على إطلاقها .. أو على عمومها، ولكنى أرى بالنسبة لقضية التفرغ أن نناقشها موضوعياً .. فهناك فلاحون .. وهناك أشخاص معينون أتت بهم القيادات – أو الجماهير – إلى مثل هذه المواقع .. ومثل هذه المواقع تتطلب إمكانيات معينة .

فهل سنترك العمل السياسى حكراً على الفئة القادرة مالياً، والتى تستطيع الإنفاق من دخلها، فيما يتعلق بالمظاهر الواجب توافرها للعاملين فى هذا المجال ، ولا يتيسر بالتالى لمن لا يملك مثل هذه المقدرة المادية، أن يقوم بأداء هذا الواجب؟

أقول للسيد الرئيس : إننا قد نستطيع أن نتحرك هنا فى القاهرة، ولكن فى غير القاهرة، إما أن نستعمل ركوبة .. أو نمشى .. أو نبحث عن سيارة، فالمواصلات مجهدة .. والطرق غير ممهدة، ويتطلب الأمر منى لكى أحضر إحدى الندوات، أحد أمرين : إما أن أستأجر سيارة تكلفنى ثلاثة أو أربعة جنيهات، ثم أعود آخر الليل ، وإما أن أبيت عند أحد الأشخاص . ولا يخفى أن مسألة المبيت هذه وما إليها تخلق مشاكل صغيرة، قد تعوق العمل إلى حد ما .

إن أى موظف أو شخص يعمل فى الدولة، ويقوم بعمله فى غير ساعات العمل الرسمية، يتناول أجراً إضافياً .. أو مقابلاً مادياً ، نظير هذا العمل . ويعلم سيادة الرئيس .. أن الأشخاص الذين كانوا متفرغين .. أو الأشخاص الذين يتفرغون، يبيتون أحياناً فى العمل، وكثير من القيادات الموجودة حدث لها هذا الوضع .

نحن لم نصل بعد إلى درجة يكفى فيها أن الحافز المعنوى يكون هو الحافز الوحيد، لابد أن يكون هناك حافز مادى موجود، ليس طمعاً فى هذا الحافز المادى - كلا - بل كوسيلة تيسر العمل والانتقال داخل القطاع العريض .. أو القطاع الواسع الجغرافى المنتشر، وإلاّ فكيف أتحرك؟ لابد أن نكون موضوعيين .

هذا هو الموضوع ، وفى الوقت نفسه، لا نريد إغراقاً فى هذه الامتيازات المادية .. ولا نريد أن تكون هذه امتيازات .. بل أن تكون إمكانيات على قدر العمل وابتغاء تيسيره، إذ الملاحظ أن اللجان على مستوى المركز .. أو مستوى المحافظة قائمة .

نريد مثلاً تفرغاً للأمين والأمين المساعد فقط، ولا نطمع فى أكثر من هذا . وكما أن التفرغ نزل بالنسبة للشباب إلى ٥٠% ، يمكن أن ينزل أيضاً لهؤلاء المتفرغين إلى النصف ، أو إلى نسبة معينة .. أعنى إلى أى قدر مادى معين ييسر العمل، وشكراً .

**السيد/ الرئيس :**

ما هو الأخ عبد الهادى أثار الحقيقة عدة نقط أساسية :

النقطة الأولى : تهنئة اللجنة التنفيذية العليا. وطبعاً بالنسبة لانتخاب اللجنة التنفيذية العليا .. طبعاً من تانى يوم الانتخاب، بتبدأ الحملات المضادة .. وتشريح الناس اللى انتخبوا، واعتبر انكم عارفين هذا الكلام، وزى ما قلت لكم .. احنا نكوِّن حزب، ولكن هناك حزب مضاد .

الحقيقة .. كل اللى أرجوه فى هذه اللجنة المركزية، أن يكون هناك تضامن بينها، تضامن كبير.. حتى الناس اللى دخلوا فى الانتخابات ولا نجحوش.. ولا نتكلم أى كلمة تمس أى واحد .. لأن ماهو لو ده اتكلم على ده .. وده اتكلم على ده .. بيبقى حصيلة الكلام كلها على الاتحاد الاشتراكى العربى .

وبعدين احنا عايزين نبنى الاتحاد الاشتراكى بناء قوى ، وباقول إن احنا لو تضامنا نقدر نبنى بناء قوى .. واحدة واحدة، وطوبة طوبة .

النقطة الثانية : نقطة الحساسية .. أنا بدى ماننعزلش عن الرأى العام .. ونقول إن اللجنة المركزية ترى وتبحث موضوعياً .. أبداً ، فيه رأى عام لازم نعتبره طرف معنا فى الموضوع .. فى كل ناحية، وهذا الرأى العام – فى الحقيقة – فى هذه المرحلة بالذات حساس جداً. ومن ضمن الأسباب اللى حصلت ودعت إلى ان احنا ضَمَّنا بيان ٣٠ مارس انتخاب الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة، حاجتين : التعيين ، والتفرغ والفلوس، وقالوا : دُولْ بقوا مرتزقة .. وبقوا كذا .. وبقوا كذا. والحقيقة أنا سألت بالنسبة لموضوع إخواننا اللى بييجوا من المحافظات اللى بَرَّة .. واللى حييجى القاهرة .. ده حيبات فين؟ فأنا فهمت انه بِيُعْطَى بدل سفر .. أو شىء من هذا القبيل. وأنا أُخذ رأيى أثناء المؤتمر، وأنا وافقت على إعطاء بدل سفر .. لأن مش معقول باجيب فلاح من الإصلاح الزراعى، وأجيبه القاهرة وأسيبه، ونفضل جمعة نقعد مجتمعين .. ١٠ أيام .. طبعاً حيروح فين ؟ وفعلاً مش معقول دلوقت بنيجى نجتمع كل جمعة .. وبيبات ليلتين .. أو تلاتة .. زى ما بيقول الأخ عبد الهادى، حيروح يدور على واحد يبات عنده؟ فموضوع بدل السفر بالنسبة لإخواننا الموجودين خارج القاهرة .. باعتقد انه موضوع مقرر من وقت المؤتمر، وأظن انه ماشى مااعرفش .. إيه ياشعراوى؟

**السيد/ شعراوى محمد جمعة :**

ما زال متبعاً يا أفندم .. لكن لنا رجاء .. نحن نصرف لبعض الأفراد مبلغاً بسيطاً، لكن هنا بالنسبة للجنة المركزية، نحن بندفع لبعض الأفراد بدل سفر، جنيهين ونصف جنيه فى اليوم .

**السيد/ الرئيس :**

فى اليوم ؟

**السيد/ شعراوى جمعة :**

نعم .

**السيد/ الرئيس :**

بالنسبة لإخواننا اللى بَرَّة القاهرة .. باعتقد ان يعنى بدل السفر بهذا الشكل بيكون كافى جداً، وممكن تنظيم هذه العملية بواسطة الأمانة العامة .

فيه حد من الإخوان كان بيقول له تعليق .. عايز يتكلم .. اتفضل .

**السيد/ عبد الخالق الدهراوى :**

سيادة الرئيس .. لنا رجاء يتعلق بموضوع استمارات السفر بالسكة الحديدية، وهو أن يزودنا السيد وزير المواصلات بتصاريح سفر .. أو كارنيهات، ففى هذا وفر من ناحية الوقت ومن ناحية التكلفة .

**السيد/ الرئيس :**

ممكن يطبق بالنسبة للأعضاء ما يطبق بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة، أظن أنه بيصرف ليهم اشتراك .. والاتحاد الاشتراكى كهيئة مستقلة تدفع ثمن الاشتراكات دى لوزارة المواصلات، أعتقد ان احنا عندنا ما يمكننا من أن ندفع ثمن الاشتراكات .

**السيد/ عبد الخالق الدهراوى :**

شكراً .

**السيد/ الرئيس :**

حنعمل لكم هنا أيضاً مطعم .. واتفقنا فى الاجتماع اللى فات .. وكافتريا بالنسبة للناس اللى عايزين ييجوا .. مااعرفش .. نعمل لكم لوكاندة ؟ ممكن نفضّى دور ونعمله لوكاندة برضه .

**السيد/ محمد أحمد عبد الهادى على :**

إن القضية الأساسية التى تشغلنا، هى الحركة مع الجماهير من القاعدة ، أما القضية الأخرى فقضية فرعية .

**السيد/ الرئيس :**

حاتكلم فى هذا الموضوع، بالنسبة لمستوى المحافظات .. عايزين نبتدى بمستوى المحافظات، النقطة اللى انت أثرتها .. ان احنا نعمل نفس التنظيم .. اللجان اللى هنا نعملها فى كل محافظة. الحقيقة مارضيناش نِبتّ فى التفرغ .. لأن إذا بَتِّينا فى التفرغ والفلوس من أول جلسة .. أنا رأيى انه حيجيب رد فعل سيئ، ولو حتى من أعضاء الاتحاد الاشتراكى نفسهم. فأنا اللى أرجوه ان احنا ممكن نعمل تفرغ تطوعى .. أو نص تفرغ على مستوى المحافظات، وبعدين نبحث الموضوع ، ولا نتسرع فى ان احنا نعمل تفرغ بفلوس فى الوقت الحالى .

وأنا متصور .. وأنا على صلة بالبلد .. وعارف ان إذا ابتدينا نعمل تفرغ .. كل الناس اللى مش حيدخلوا فى التفرغ بقى حَيْسِبُّوا فى التفرغ .. ويقولوا مرتزقة .. وفلوس .. وعملية بهذا الشكل، وحنتعب كتنظيم اتحاد اشتراكى .. اتفضل .

**السيد/ إبراهيم آدم :**

إننى أوافق على الرأى الذى تفضل به سيادة الرئيس.. من أن التفرغ يجب أن يبدأ محدوداً، وكلما دعت إليه الحاجة، ونتيجة للممارسة – فى المدة السابقة – رأينا فعلاً أن عملية التفرغ ثار حولها كلام، كما أنها خلقت رأياً عاماً مضاداً، ولكن بالنسبة للكلام الذى أثير.. والحملات التى شنت فى الفترة الماضية.. والكلام عن المرتزقة.. وعن الأشخاص الذين يتقاضون مبالغ.. وعن التفرغ، وما إلى ذلك، أعتقد أن نتيجة الانتخابات حسمت كل هذا الكلام. ويهمنى أن أقول إن هذه الحملات كانت مقصورة على عدد قليل جداً من الناس، لهم ألوان معينة معروفة .. هم أولئك الذين كانوا يثيرون مثل هذا الكلام، ولا نستطيع مطلقاً أن نقول إن هذا هو اتجاه الرأى العام. وإذا رجعنا إلى نتيجة الانتخابات، نجد أن الأشخاص المتفرغين نجحوا بأغلبية ساحقة، وكذلك الأشخاص الذين عملوا فى المكاتب التنفيذية فى

المدة السابقة .. نجحوا أيضاً بأغلبية ساحقة، ومعنى هذا أن الرأى العام لم يكن مضاداً لهذا التفرغ، وَلاَ للأشخاص الذين مارسوه، وَلاَ لطريقة العمل وأسلوبه فى المدة الماضية .

الذى حدث يا سيادة الرئيس ، ويتبين هذا من ممارسة العمل فى المدة الماضية .. أن هناك فرقاً بين التعويض .. أو المقابل المعقول، وبين الشذوذ فى المعاملة المادية ، فقد كانت هناك بعض صور شاذة – إن كانت قليلة جداً – هى التى خلقت مثل هذا الكلام .. بمعنى أنه إذا كان هناك موظف منتدب ويتقاضى فوق مرتبه خمسة جنيهات فى الشهر مقابل تفرغه، فمثل هذا الأمر لم يكن مثاراً لأى كلام. كما أن الشخص المهنى أو المحامى الذى يغلق مكتبه ويعوض بأقل من دخله الفعلى، لم يكن ثمة من يحقد عليه أو يحسده، لأن جميع الأشخاص يعلمون أن مثل هذا الشخص كان محامياً، ويكتسب مبلغاً معيناً، فإذا ما أعطى خمسين جنيهاً، فإن هذا المبلغ ليس بالعطاء السخى الذى يؤدى إلى الحقد عليه، إنما كانت هناك بعض صور شاذة وقليلة جداً، قد تكون هى التى خلقت مثل هذا الكلام، كصورة الساعى الذى ينتدب فى معهد الشباب، ويتقاضى خمسين قرشاً يومياً، فى الوقت الذى يتقاضى فيه مرتباً شهرياً قدره سبعة جنيهات، ومعنى هذا أنه يحصل على بدل – أو تعويض – يعادل ضعف مرتبه الشهرى، مما يثير حقد زملائه عليه، لأنهم يرونه قد طفر طفرة غير معقولة .

إن بعض الصور الشاذة البسيطة القليلة هى التى خلقت مثل هذا الكلام، إنما العملية فى مجموعها لم تكن تستدعى هذا كله. ونحن فى حاجة فعلاً إلى عدد من المتفرغين، ولابد من هذا الأمر، بمعنى أن الموظف يتفرغ، وغير الموظف الذى وصل نتيجة للانتخاب إلى موقع يحتاج منه إلى التفرغ، يجب أن يتاح له التفرغ الكامل. وقد يكون ممكناً أن يوظف مثل هذا الشخص ثم ينتدب، بمعنى أن المحامى أو الطبيب المهنى، يوظف ثم ينتدب من وظيفته، حتى لا نلجأ إلى عملية إعطاء مرتبات بصورة مباشرة .

**السيد/ الرئيس :**

هو الأخ آدم بيبسط الموضوع قوى لِلّى كان موجود .. الحقيقة الكلام كان موجود .. ومن داخل الاتحاد الاشتراكى نفسه ، طبعاً فيه رَدّ على ان الناس القُدَامْ برضه بيتقال ، وأظن انت سمعته .. وباقول إن احنا أعضاء الاتحاد الاشتراكى غير ملتزمين التزام كامل .

يعنى أنا برضه بدِّى أقول حكاية .. بمناسبة كلام الأخ آدم على الأحاديث اللى حصلت بينى وبين الأمناء، أنا سمعت روايات نقلية – عن أحاديث حصلت بينى وبين بعض الأمناء – غير حقيقية ، يعنى

اتقال كلام .. مش هو الكلام اللى حصل ووصل. فى الحقيقة لازم نلتزم التزام كامل علشان ننجح، لأنه مين اللى يقدر يهد العمل؟ اللى بِيْهِدُّه أبناؤه .. أعداؤنا لن يمكنهم انهم يِهِدُّوه .. لكن احنا إذا اتْكلمنا سواء فى اللجنة المركزية على بعض .. أو فى الاتحاد الاشتراكى على بعض .. احنا عندنا قدرة إن احنا نهد كل البُنَا .. ونفقد ثقة الناس فينا . اللى أنا باقوله : إن الاتحاد الاشتراكى لا يمثل الستة مليون .. ده بيمثل أقلية قيادية .. والرجعية أيضاً تمثل أقلية قيادية .

علينا أن نعمل ونحن نتسابق فعلاً فى الحصول على ثقة جموع الجماهير .. الشعب الطيب .. وده بيعوز منا عمل وتفانى، ومانخليهمش يشُكُّوا فينا. لهذا أنا قلت إن احنا لا نتسرع فى هذه المواضيع.. ونمشى واحدة واحدة، ويمكن تجينا الطلبات من القواعد.. وعلى هذا الأساس نستجيب.. أحسن ما نبدأ نقول إن احنا قررنا تفرغ .. وقررنا ماهيات، والله بيصبحوا الصبح بياكلوا اللجنة المركزية .. وتنعزل اللجنة المركزية انعزال كامل عن جماهير الناس. وبرضه ساعات أنا باقول الناس بيقولوا لى .. بتردوا عَلَىّ بتقولوا لى : " ماتبقاش حساس " ، لأ .. أنا فى هذا الموضوع .. الحقيقة بيهمنى الناس جداً، ولأن علينا النهارده بالذات معركة عنيفة جداً .. ومعركة نفسية كبيرة جداً، ولازم نكسب ثقة الناس، فى الوقت اللى فيه جزء من بلدنا محتل .. وبنستعد للحرب .. وعلشان نطلع اليهود . فلازم الناس هُمَّ يكونوا الطرف الأساسى معنا فى كل قضية، ولازم نكسب ثقتهم قبل ما ناخد حتى أى إجراء من الإجراءات بهذا الشكل .

**السيد/ فهمى منصور يوسف على :**

أود أن أتناول بالكلام موضوع العمل فى المكاتب .. وفى تصورى أن الجماهير فى مركز سوهاج مثلاً سوف تتوافد على المكتب يومياً منذ الصباح، من أجل قضاء المصالح، وفى هذه الحالة لابد لها أن تجد مسئولين بهذه المكاتب . فإذا أخذنا برأى سيادتكم فى هذا الموضوع ، فإننى أرى – على الأقل – أن يندب كل أمين منتخب من وظيفته – التى يعمل بها – للتفرغ للعمل بالمكاتب ومقابلة الناس ، وقضاء الأعمال اليومية، على ألاّ يحصل على مقابل مادى لقاء هذا العمل .

**السيد/ الرئيس :**

أنا قلت إن احنا بالنسبة لبعض الناس حننتدب الموظفين .. أظن قلت هذا الكلام .. طبعاً الموظف مش حندِّيه فلوس حياخد الماهية اللى بياخدها، ماحدش يقدر يقول أبداً إن أنا جبته وادِّيته فلوس .

**السيد/ فهمى منصور يوسف على :**

لا شك أن العمل على مستوى القرية يحقق فائدة لجماهير الناس بها ، ولن تتحقق هذه الفائدة إلاّ بانتقال الأمناء إلى هذه المواقع .. والتقائهم بتلك الجماهير، وقد تكون عملية الانتقال سهلة وميسرة بالنسبة لبعض المناطق لتوافر وسائل المواصلات، ولكنها صعبة للغاية فى مناطق أخرى .. والوصول إليها يكلف الكثير من النفقات ، فنجد مثلاً أن عملية الانتقال من سوهاج إلى أولاد طوق تتكلف أكثر من سبعة جنيهات أجراً للسيارة .. هذا إذا وجدت هذه السيارة .

كل ما أرجوه هو تسهيل عملية انتقال القائمين بالعمل السياسى إلى مواقع الجماهير فى المراكز والقرى، لأنه – كما سبق القول – فإن هذه اللقاءات تحل الكثير من مشاكل الجماهير، ومن غير شك أن حل المشاكل يحقق فائدة للناس وللعمل السياسى، وشكراً .

**السيد/ الرئيس :**

يبحث هذا الموضوع فى لجنة التنظيم .. ومتهيألى كل المواضيع الخاصة بالتنظيم ممكن تبحثوها، وإذا وجدتم فيها صعوبة .. ممكن نرجع إليها .. وأنا حاجتمع مع أمناء اللجان .

الحقيقة فيه موضوع جديد برضه ممكن أتكلم معاكم فيه .. أنا فى مقابلتى للأمناء أظن فيه اتنين أو ثلاثة مش موجودين فى اللجنة المركزية، هم طلبوا منى انهم يحضروا جلسات اللجنة المركزية .. زى الأعضاء الاحتياطيين، وأظن اللايحة تسمح بهذا .. مش كده؟

وأنا الحقيقة شايف من المصلحة ان الاثنين أو الثلاثة الأمناء اللى مش موجودين ، يحضروا كأمناء مستمعين .. وبيسمعوا الحقيقة الكلام والمناقشة وبيفيدوا، فإذا كان مافيش اعتراض على هذا الموضوع .. يعنى ممكن يحضروا .. مافيش اعتراض .

إذاً نؤجل الجلسة دى أسبوعين .. مش أسبوع واحد .. ونجتمع الأربعاء اللى بعد القادم، وشكراً .

**( رفعت الجلسة.. حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة الأربعين مساءً، على أن تعود للانعقاد الساعة السادسة من مساء الأربعاء ١٥ شعبان سنة ١٣٨٨ هـ، الموافق ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨م ) .**

## ملحق

## تقرير لجنة متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام

## مقدم إلى اللجنة المركزية (كأساس للمناقشة )

تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس فى آخر اجتماع للجنة المركزية، بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٨/١٠/١٠ ، بشأن وضع أولويات لقرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام ، حتى يمكن البدء فى وضعها موضع التنفيذ، قامت اللجنة باستعراض جميع القرارات والتوصيات وتصنيفها حسب اختصاصات اللجان الدائمة للجنة المركزية .. فى ورقة مرفقة .

وإيماناً من اللجنة بأنه ينبغى أن تكون هناك حصيلة من الإنجازات، لتضمينها تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر القومى العام فى دور انعقاده القادم، بإذن الله، فإنها ترى اقتراح بعض أولويات تتشرف بوضعها تحت نظر اللجنة المركزية، حتى إذا أقرتها يمكن للجان الدائمة أن تبدأ عملها بها، وهى :

**أولاً : فى مجال لجنة الشئون السياسية :**

١ – إنشاء منظمات الدفاع الشعبى والمدنى .

٢ – رعاية أسر المجندين .

**ثانياً : فى مجال لجنة التنمية الاقتصادية :**

١ – تقرير الأولوية للاستثمارات التى يكون من شأنها بلوغ الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى، مع إعطاء مزيد من الأهمية للاستثمارات البترولية .

٢ – إعادة تنظيم البنيان التعاونى بأشكاله المختلفة .

٣ – دعم نظام التسويق التعاونى للمحاصيل، وتنقيته مما شابه من ثغرات فى التطبيق .

**ثالثاً : فى مجال لجنة الشئون الداخلية :**

١ – تدعيم سيادة القانون بإعادة صياغة القوانين التى تتعلق بالحريات الشخصية، ضماناً لحرية المواطن وكرامته، مع الحفاظ على أمن الوطن وسلامته .

٢ – تشكيل لجنة لوضع الدستور الدائم .

٣ – تعديل قوانين النقابات المهنية .

٤ – تحديد مواعيد انتخابات النقابات العمالية .

٥ – متابعة المشاكل اليومية للجماهير، ووضع الحلول لها .

**رابعاً : فى مجال لجنة الثقافة والفكر والإعلام :**

١ – دراسة أوضاع الصحافة وجميع أجهزة الإعلام والتثقيف .

٢ – دعم القيم الروحية والأخلاقية .

**خامساً : فى مجال لجنة شئون التنظيم :**

١ – تنظيم علاقات الاتصال بين المستويات المختلفة للتنظيم، ووضع الحدود والضوابط التى تكفل حل المتناقضات التى قد تحدث فى علاقة الاتحاد الاشتراكى العربى – فى مستوياته المختلفة – بالأجهزة التنفيذية، والإدارية، والتنظيمات الشعبية، على مختلف المستويات .

٢ – تنظيم الشباب وتوحيد جهة الإشراف على أنشطته المختلفة .

٣ – تحديد دور المرأة فى العمل السياسى، وتنظيم جهودها فى إطار التنظيم السياسى .

* * *

## تصنيف القرارات والتوصيات
## التى أصدرها المؤتمر القومى العام
## حسب اختصاصات اللجان الدائمة للجنة المركزية

**أولاً : لجنة الشئون السياسية :**

١ – أ ) تزويد القوات المسلحة بكافة متطلباتها، وتوفير كل الإمكانيات المادية، والبشرية، والمعنوية لها .

ب) رعاية أسر المجندين .

ج ) إنشاء منظمات الدفاع الشعبى والمدنى .

د ) تدعيم التلاحم بين الشعب والجيش .

٢ – دعم العمل الفدائى الفلسطينى .

٣ – التحرك السياسى فى المجال العربى والدولى ، وتحديد علاقاتنا مع كافة الدول ، على ضوء موقف كل دولة من قضيتنا العادلة والمشروعة، ومدى تفهمها ومؤازرتها لها .

٤ – أ ) إطلاق طاقات المنظمات الشعبية فى إقامة علاقات مع المنظمات الدولية المماثلة .

ب) تنظيم جهود المبعوثين والمغتربين ابتغاء توضيح الحق العربى .

٥- أ ) اختيار الكفاءات القادرة على تحمل مسئوليات العمل فى مجال التحرك السياسى الخارجى .

ب) وجوب التنسيق بين الأجهزة الشعبية والرسمية فى مجالات التحرك السياسى الخارجى .

**ثانياً : لجنة التنمية الاقتصادية :**

١ – توجيه كافة الموارد الاقتصادية لخدمة المجهود الحربى .

٢ – تحقيق زيادة سريعة فى الإنتاج ، ووضع برامج محددة للارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية .

٣ – ضغط الإنفاق القومى، ومكافحة الإسراف فى جميع المجالات .

٤ – تأمين حصول الدولة على الموارد اللازمة للاستعداد الحربى :

أ ) زيادة كفاية تحصيل الضرائب ومستحقات الحكومة .

ب ) التوسع فى نظام الادخار الإجبارى، وتشجيع الادخار الاختيارى للأفراد .

ج ) إعطاء دفعة قوية للسياحة .

د ) دعم التعاون الاقتصادى العربى، وتوسيع آفاقه، عن طريق تعزيز الجهود المبذولة فى توسيع آفاق السوق العربية المشتركة، وحشد الطاقات فى إنشاء جبهة عريضة من المشروعات العربية المشتركة .

٥ – دعم نظام التسويق التعاونى للمحاصيل، وتنقيته مما شابه من ثغرات.

٦ – إعادة تنظيم البنيان التعاونى بأشكاله المختلفة، بسرعة إصدار القوانين التى تكفل سلامة هذا التنظيم، وإجراء الانتخاب من القاعدة إلى القمة .

٧ – تنظيم العلاقة بين الإنتاج والتصدير، ووضع سياسة سعرية متكاملة للمحاصيل .

٨ – بذل مزيد من الجهود فى مجال البحث العلمى .

**ثالثاً : لجنة الشئون الداخلية :**

١ – تدعيم سيادة القانون، وذلك بما يلى :

أ – إلغاء القوانين التى تتعارض مع قيم المجتمع الاشتراكى وعلاقاته .

ب– كفالة حق التقاضى، بإعادة النظر فى جميع النصوص القانونية المانعة له .

ج – إعادة صياغة القوانين التى تتعلق بالحريات الشخصية، ضماناً لحرية المواطن وكرامته ، مع الحفاظ على أمن الوطن وسلامته .

د – وضع القوانين التى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاشتراكى، تقنيناً للثورة، وتثبيتاً لمبادئها، وتحقيقاً لأهدافها .

٢ – تشكيل لجنة لوضع الدستور الدائم .

٣ – أ ) حل مشاكل الجماهير .. وخاصة مشاكل المواصلات، والإسكان، والتموين .

ب) بذل المزيد من الجهد فى العناية بالمواطنين فى الجبهة الشعبية على خط النار، وتوفير الرعاية الكاملة لهم، ومشاركة كل الشعب فيما تحملته هذه الجبهة من تضحيات .

٤ – وضع خطة شعبية للقضاء على الأمية فى أمد محدود .

٥ – بحث نظم التعليم بمراحله وأشكاله المختلفة، والاهتمام بالتعليم الفنى، واستكمال سُلَّمه إلى جامعة تكنولوجية، استكمالاً لمقومات الدولة العصرية .

**رابعاً : لجنة الثقافة والفكر والإعلام :**

١ – دعم القيم الروحية والأخلاقية، عن طريق البرامج الدراسية بوسائل الإعلام والتوعية .

٢ – دراسة أوضاع الصحافة ووضع تنظيم جديد لها ، يؤكد ملكية الشعب لها، ووضعها فى خدمة أهداف المجتمع الاشتراكى .

٣ – الاهتمام بوسائل الإعلام والثقافة والفن .

٤ – التمكين لحرية الرأى، وحرية النقد، باعتبارهما الضمان الأكيد لكى يُعْمِل الشعب رقابته .

**خامساً : لجنة شئون التنظيم :**

١ – إعداد خطة عمل، تشمل تحديداً واضحاً للواجبات والمهام والمسئوليات، تهدف إلى تعبئة كافة الجهود البشرية والمادية فى كافة المجالات، على أن تقوم بتنفيذها منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى على مختلف المستويات .

٢ – حل التناقضات التى يمكن أن تحدث فى علاقة الاتحاد الاشتراكى العربى بالأجهزة التنفيذية ، والتنظيمات الشعبية المختلفة، وذلك :

أ – بوضع اختصاصات الأطراف المعنية، وخطة عمل كل منها .

ب– عقد اجتماعات دورية إلزامية مشتركة، بين مستويات التنظيم والأجهزة التنفيذية المقابلة .

٣ – وضع خطة لإعداد الكوادر السياسية، والفنية، والإدارية، الصالحة لشغل المراكز القيادية .

٤ – إعطاء أهمية خاصة للشباب، تكويناً، وتنظيماً، وتوجيهاً، وتوحيد جهة الإشراف على أنشطته المختلفة .

٥ – تدعيم الحركة النقابية المهنية والعمالية، وتجدد قياداتها فى مواعيدها المحددة، وإتاحة حرية الحركة لها ، وأن تكون هذه النقابات أداة ناجحة فى الاتصال بالتنظيمات الشعبية المماثلة ، على الصعيدين العربى والدولى .

٦ – دعم دور المرأة فى العمل السياسى، وتنظيم جهودها فى إطار التنظيم السياسى .

* * *